كارتر يؤكد أن تدخل موسكو في سوريا أجج الحرب وأطال معاناة الشعب السوري

واشنطن: سنرسل 200 جندي إضافي لقتال «داعش» بالرقة

نزوح لسوريين من شرق حلب بسبب قصف النظام

عناصر من قوات سوريا الديمقراطية

- روسيا: أكثر من 20 ألف مدني غادروا شرق حلب
- الأمم المتحدة تصوت لصالح قرار وقف النار في سوريا
- السعودية: القرار الأممي لم يرق لمستوى معاناة السوريين
- الجيش السوري يرسل قوات إلى تدمر لقتال «داعش»
- قوات سوريا الديمقراطية تعلن بدء «المرحلة الثانية» من عملية تحرير الرقة

عواصم - «وكالات»: قال وزير الدفاع الأميركي أشتون كارتر، السبت، إن واشنطن سترسل 200 جندي إضافي إلى سوريا للمشاركة في العملية ضد تنظيم «داعش» في مدينة الرقة، معقل التنظيم في سوريا.

وأضاف كارتر متحدثاً خلال مؤتمر حوار المنامة في البحرين أن القوات الإضافية بينها مدربون من القوات الخاصة وسينضمون إلى 300 من القوات الخاصة الأميركية الموجودة بالفعل في سوريا.

وأضاف كارتر أن تدخل روسيا في سوريا لدعم بشار الأسد «أجج فقط الحرب الأهلية وأطال معاناة الشعب السوري».

واعتبر كارتر أن «الالتزام بإرسال قوات إضافية إلى سوريا خطوة مهمة أخرى لإعطاء زخم لهدفنا، وهو توجيه ضربة أخيرة لتنظيم داعش».

وبدأت قوات «سوريا الديموقراطية» في 5 نوفمبر حملة «غضب الفرات» من أجل «عزل» مدينة الرقة التي يعتبرها التنظيم المتطرف عاصمة له في سوريا.

وقال كارتر إن الولايات المتحدة «تساعد عشرات آلاف المقاتلين المحليين السوريين في عزل الرقة التي يبعدون عنها حالياً نحو 15 ميلاً».

وبحسب قوات التحالف الدولي التي توجه ضربات متواصلة ضد التنظيم، فإن عديد قوات «سوريا الديموقراطية» يبلغ حالياً «45 ألف مقاتل».

من جانب آخر نقلت وكالة إنترفاكس الروسية للأنباء عن وزارة الدفاع قولها إن أكثر من 20 ألف مدني غادروا شرق حلب اليوم السبت، وإن أكثر من 1200 من مقاتلي المعارضة السورية ألقوا سلاحهم.

في هذه الأثناء، تواصل قوات النظام السوري هجومها على حلب، مؤكدة سيطرتها على نحو 85 في المئة من المنطقة. في مقابل ذلك، أعلنت قوات الأسد وفقا لإطلاق النار حول دمشق وإدلب ابتداء من مساء أمس الجمعة.

وفي هجومها المستمر على أحياء شرق حلب، تحظى قوات النظام بغطاء من القصف الجوي العنيف من طائراتها والطائرات الروسية، بينما تساندها المدفعية والدبابات وراجمات الصواريخ.

وأعلن مسؤول في جيش النظام ان قوات الأسد باتت تسيطر على 32 حيا من اصل 40 في شرق حلب، فيما أعلن مسؤول في هيئة أركان الجيش الروسي سيطرة النظام على 93% من مدينة حلب والبدء بإزالة الألغام.

كما قال اللواء سيرغي رودسكوي من هيئة أركان الجيش الروسي في وقت سابق، إن أكثر من 10 آلاف مدني قد غادروا الأحياء الشرقية من حلب، لكن لم يؤكد ذلك مصدر مستقل.

من جهته، أكد منذر ماخوس ان فصائل المعارضة لن تنسحب من شرق حلب.

في سياق متصل، استهدفت طائرات النظام مناطق في حي الكلاسة في حلب إذ وردت معلومات من «مركز بستان القصر الطبي» عن استلامه حالات إصابات بغاز الكلور بين النساء والشيوخ.

كما قصفت قوات النظام قرية المنطار بريف حلب الجنوبي، بينما قصفت قوات المعارضة بالمدفعية مناطق تقع تحت سيطرة النظام كأحياء الأعظمية وحلب الجديدة وجمعية الزهراء.

وقد تواصلت الاشتباكات بشكل متقطع بين قوات النظام والمسلحين الموالين لها من جهة والفصائل المقاتلة من جهة أخرى في عدة محاور من شرق حلب.

من ناحية أخرى أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، مساء الجمعة، مشروع القرار الكندي بشأن سوريا، بأغلبية 122 صوتا، في جلسة حاول خلالها مندوب النظام السوري عرقلة القرار متحججاً بأسباب إجرائية.

ورفضت 13 دولة القرار الأممي الذي يطالب بوقف فوري للأعمال القتالية في سوريا، والسماح بوصول المساعدات، وإنهاء حصار جميع المناطق ومنها حلب، فيما امتنعت 36 دولة عن التصويت على القرار.

وفي مستهل الجلسة، قال مندوب كندا في الأمم المتحدة إن «إمدادات الطعام نفدت في حلب والعائلات تأكل الأعشاب وتبحث في القمامة»، مضيفاً: «إذا لم نتحرك الآن فحلب قد تتحول لمقبرة كبيرة».

وشدد المندوب الكندي على ضرورة «وقف الهجمات على المدنيين والمشافي»، حيث إن سكان حلب «لهم الحق في الحياة»، متأسفاً لكون «المنطق العسكري في سوريا طغى على الاهتمامات الإنسانية».

وأوضح أن مشروع القرار الخاص بالوضع الإنساني في حلب والمطروح للتصويت في الجلسة «لا يحل النزاع في سوريا لكنه خطوة هامة»، داعياً «دول العالم أن تشعر بوضع المدنيين السوريين».

إلا أن ممثل النظام السوري في الجلسة رفض مشروع القرار الكندي. وحاول وفد النظام عرقلة مشروع القرار الكندي بدعوى الأخطاء الإجرائية.

وانتقد مندوب النظام السوري بشار الجعفري تسمية قرار المشروع الكندي لحكومة دمشق بـ«النظام السوري»، معتبراً أن «محاولات التلاعب باسم سوريا لن تنجح».

وهاجم مندوب النظام السوري كندا لتقديمها مشروع قرار وقف النار، متحدثاً عن «وفود انتهكت سيادتنا بمجرد تقديمها لمشروع القرار». وأضاف أن «كندا تشارك في التحالف ضد داعش الخارج عن الشرعية الدولية».

وهاجم مندوب النظام السوري الدول الغربية لدعمها مشروع قرار وقف إطلاق النار الكندي، معتبراً أنه «مجرد تبادل أدوار لدول غربية».

واعتبر أن «دولا غربية تساهم في إذكاء معاناة الشعب السوري»، مضيفاً أن «الإرهابيين يأتون إلى سوريا من أكثر من 100 دولة من بينها كندا».

وأخيراً أكد الجعفري استعداد نظام الأسد «لاستئناف الحوار السوري - السوري دون شروط مسبقة».

من جهته، أعلن المندوب السعودي في الأمم المتحدة، عبد الله المعلمي، أن «السعودية تصوت لصالح القرار الأممي بوقف إطلاق النار في سوريا». إلا أنه اعتبر أن «المحصلة النهائية للقرار الكندي لا ترتقي لمعاناة الشعب السوري. نحتاج لجلسة استثنائية طارئة للجمعية العامة لحماية الأمن والسلم».

وتابع: «سنبحث تلافي أوجه النقص والضعف في مشروع القرار الكندي»، مضيفاً: «ينبغي التصدي للجرائم التي تحدث في سوريا».

من جهته، طالب سفير الاتحاد الأوروبي «بوقف فوري للهجمات على المدنيين في سوريا»، وأدان «الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان» هناك.

واعتبر أن «ما يقوم به النظام السوري في حلب يصل إلى درجة جرائم حرب»، مطالبا بإحالة المتورطين في الانتهاكات للمحكمة الجنائية الدولية.

وناشد ممثل الاتحاد الأوروبي «النظام السوري السماح بدخول المساعدات للمحتاجين»، مضيفاً: «يجب إنهاء الحصار وإيصال المساعدات للمدنيين في حلب».

واعتبر أن «لا حل عسكريا للصراع في سوريا»، مؤكداً أن الاتحاد الأوروبي يدعم جهود المبعوث الأممي لوقف النار. وأوضح أن «الانتقال السياسي في سوريا يجب أن يشتمل على هيئة حكم بصلاحيات واسعة».

وفي سياق آخر، أكد على ضرورة «اتخاذ تدابير ضد داعمي النظام السوري»، ودعا لـ«منع الدعم المالي للمجموعات الإرهابية في سوريا والعراق».

وختم مؤكدا أن «الحل السياسي وحده القادر على إنهاء الأزمة في سوريا».

من جهته، أعلن مندوب روسيا فيتالي تشوركين أن موسكو ستصوت ضد مشروع القرار الكندي، معتبراً أنه «يشجع داعمي الإرهاب في سوريا ويركز على انتقاد النظام السوري».

وأكد أن روسيا تسعى «لتفعيل المباحثات السياسية حول سوريا، ونعمل مع واشنطن على حل في سوريا يرضي الجميع»، داعيا لاستئناف المفاوضات السورية -السورية برعاية أممية. كما أكد أن «المعارضة ترفض الانخراط في مفاوضات مع النظام».

واعتبر تشوركين أن «شرق حلب تحول لبؤرة للإرهاب تقودها جبهة النصرة»، مشيراً إلى مقتل أطباء في حلب وقصف مشفى ميداني روسي قبل أيام.

من جهته، أكد مندوب فرنسا أنه سيصوت لصالح مشروع القرار الكندي، معتبراً أنه «رسالة قوية لدعم الشعب السوري». وتابع: «لا حل عسكريا للنزاع».

وأضاف أن «النظام السوري ينتهك يوميا القوانين الدولية»، معتبراً أنه «على الداعمين لنظام الأسد تحمل كافة مسؤولياتهم».

من جانبها، أعلنت مندوبة الولايات المتحدة سامنثا باور أنها ستصوّت مع القرار الكندي، مؤكدة أنه «ليس مثاليا لكنه أفضل المتاح نظرا لحجم الأزمة في سوريا وضيق الوقت».

وأوضحت أنه يتعين على روسيا ونظام الأسد، اللذين فرضا حصارا خانقا على حلب وواصلا الهجمات في المدينة رغم التحذير من نفاد مواد الإغاثة، احترام القوانين الدولية.

وأكدت باور أن «العديد من الرجال الذين غادروا حلب اختفوا وربما قتلوا».

ومشروع القرار المطروح للتصويت يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في سوريا ووصول قوافل المساعدات الإنسانية.

مشروع القرار صاغته كندا وهو قرار غير ملزم بطلب وقفاً كاملاً لجميع الهجمات ضد المدنيين ورفع الحصار عن كل المدن المحاصرة.

يشار إلى أن روسيا والصين كانتا استخدمتا في وقت سابق من الأسبوع الحالي حق النقض «فيتو» على قرار لمجلس الأمن يدعو إلى وقف إطلاق النار لسبعة أيام في حلب.

وكانت تلك المرة السادسة التي تستخدم فيها روسيا «فيتو» حول سوريا منذ بدء النزاع في مارس 2011.

وسبق أن اعتبرت روسيا أنه لن يكون لمشروع القرار الكندي أي تأثير على الأرض.

وكان المبعوث الأممي إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا، حضر اجتماعاً مغلقاً لمجلس الأمن الخميس قبل محادثات مرتقبة في جنيف السبت بين الولايات المتحدة وروسيا حيال اتفاق محتمل من شأنه أن يسمح بخروج المدنيين ومقاتلي المعارضة من حلب.

من ناحية أخرى قال الجيش السوري إنه «أرسل تعزيزات إلى مدينة تدمر، حيث تقدم مقاتلو تنظيم داعش إلى مشارفها في بعض من أشرس المعارك، منذ أن فقد التنظيم سيطرته على المدينة التاريخية في وقت سابق من هذا العام».

وقال الجيش في بيان، أمس السبت، إن «التنظيم سيطر على مناطق إلى الشمال الغربي والجنوب الشرقي من تدمر وإن الاشتباكات مستمرة اليوم السبت».

وقال قائد لمقاتلي المعارضة من جماعة جيش المجاهدين المتمركزة في ريف حلب إن «هجوم تنظيم داعش أرغم الحكومة السورية على إرسال قوات من حلب، حيث يوشك الجيش السوري وحلفاؤه على تحقيق انتصار كبير على مقاتلي المعارضة».

من جانب آخر أعلنت قوات سوريا الديمقراطية وهي تحالف فصائل عربية وكردية سورية تدعمها واشنطن، أمس السبت بدء «المرحلة الثانية» من حملة «غضب الفرات» لطرد تنظيم داعش من مدينة الرقة، معقله الأبرز في سوريا.

وفي قرية العالية في ريف الرقة الشمالي، أعلنت قوات سوريا الديمقراطية في بيان تلته المتحدثة باسم الحملة جيهان الشيخ أحمد أنه «تم اتخاذ قرار البدء بالمرحلة الثانية من الحملة، والتي تهدف إلى تحرير كامل الريف الغربي من الرقة اضافة إلى عزل المدينة».

مصر: تأييد إعدام عادل حبارة في «مذبحة رفح الثانية»

عادل حبارة

القاهرة - «وكالات»: قضت محكمة مصرية، أمس السبت، برفض الطعن المقدم من دفاع عادل حبارة، و6 متهمين في قضية «مذبحة رفح الثانية»، التي أسفرت عن مقتل 25 مجنداً بقطاع الأمن المركزي، وقررت تأييد عقوبة إعدامهم الصادرة من محكمة الجنايات.

وبعد الحكم الصادر من محكمة النقض نهائياً باتاً ولا يجوز الطعن عليه أمام أية محكمة أخرى، ونسبت النيابة للمتهمين تهم ارتكاب جرائم قتل في محافظتي شمال سيناء والقاهرة، وارتكاب «مذبحة رفح الثانية»، التي راح ضحيتها 25 مجنداً من الأمن المركزي، بجانب قتل مجندين بمدينة بلبيس بمحافظة الشرقية.

وكانت محكمة الجنايات قضت في نوفمبر 2015 بإعدام 7 متهمين من بينهم القيادي الجهادي عادل حبارة، في القضية المعروفة إعلامياً بـ«مذبحة رفح الثانية»، وأصدرت أحكاماً بالسجن المؤبد على 3 متهمين، والسجن 15 عاماً على 22 آخرين، وبراءة 3 متهمين في نفس القضية.

وضمت لائحة الاتهام ارتكاب المتهمين جرائم إرهابية بمحافظات شمال سيناء والقاهرة، والشرقية، إذ نسبت النيابة للمتهمين حادث مقتل 25 مجنداً بقطاع الأمن المركزي، علاوة على قتل مجندين للأمن المركزي في مدينة بلبيس، بالإضافة إلى اتهامات أخرى من بينها التخابر مع تنظيم القاعدة.

يشار إلى أن هذه المرة الثانية التي تنظر فيها محكمة النقض قضية «مذبحة رفح الثانية»، حيث قضت في السابق بقبول الطعون المقدمة من عادل حبارة وباقي المتهمين، بعد أن قضت محكمة الجنايات بإعدامهم، وقررت إعادة محاكمتهم أمام دائرة جديدة فأصدرت حكمها المطعون عليه.

مصر تنفي وجود خلاف مع السعودية أو تقارب مع إيران

السيسي: أدعم ترشيح السفيرة مشيرة خطاب لرئاسة اليونسكو

لقاء السيسي ومشيرة خطاب

القاهرة - «وكالات»: أعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، دعمه للسفيرة المصرية مشيرة خطاب لرئاسة منظمة اليونسكو.

ودعا السيسي، جميع المصريين لدعم السفيرة المصرية المرشحة لرئاسة منظمة اليونسكو.

وعلق الرئيس المصري، في تدوينة عبر حسابه الرسمي على موقع تويتر، قائلاً: «أدعم ترشيح السفيرة مشيرة خطاب لرئاسة منظمة اليونسكو، وأدعو المصريين جميعاً لدعمها».

من جانب آخر أشاد وزير الخارجية المصري، سامح شكري، أمس السبت، «بالعلاقات المميزة» بين مصر والسعودية نافياً تقارير عن خلاف بين البلدين، بعد أن عبرت مصر عن دعمها للتدخل الروسي في سوريا.

وصوتت مصر لصالح قرار تدعمه روسيا في الأمم المتحدة بشأن سوريا في أكتوبر (تشرين الأول) لا يشمل دعوات لوقف قصف حلب، وهو ما رفضته السعودية بشدة.

وأبلغت السعودية الشهر الماضي مصر بتأجيل شحنات منتجات بترولية في إطار حزمة مساعدات تبلغ قيمتها 23 مليار دولار لأجل غير مسمى، لكن شكري نفى وجود خلاف بين البلدين، وقال إنه «جرى التضخيم من شأن أي خلافات».

وقال شكري: «من وجهة نظر مصر دعوني أؤكد لكم أن لدينا رؤية شديدة الوضوح فيما يخص الطبيعة الجوهرية لتلك العلاقة، الأمن القومي العربي يعتمد على الترابط والتفاهم الموجود بين السعودية ومصر».

وأضاف شكري في تصريحات أدلى بها في منتدى حوار المنامة لأمن الشرق الأوسط بالبحرين: «الحساسية الموجودة بشأن ما قد يراه البعض اختلافا في الآراء أو وجهات النظر قد تضخمه الصحافة لياخذ أبعادا تتخطى العلاقات المميزة المتأصلة بين البلدين».

وتابع شكري أن «مصر لا توثق علاقتها بإيران -خصم السعودية الرئيس في المنطقة- التي لا تربطها بها علاقات دبلوماسية منذ أواخر السبعينيات، لكنه قال إن مصر تتعامل مع إيران في مؤتمرات متعددة الأطراف».

وقال: «مصر تبقي على قطع العلاقات الدبلوماسية... ولم تتخذ أي موقف لتغيير هذا الوضع».

وأضاف: «استغلت مصر على الدوام فرصة مثل تلك المناقشات لإعادة التأكيد على مواقف الأمة العربية ومصالح الأمة العربية في مواجهة ما قد تكون سياسات توسعية تنتهجها إيران».

وتتهم السعودية وبعض دول الخليج إيران بمحاولة محاصرة المملكة من خلال دعم جماعات مسلحة في المنطقة وهو ما تنفيه طهران.